وهو لا يقول بعض والجمل المتحد وقد صرح به الناظم عند قوله بتنوع
حكى القول انه وقع في محل واحد في مورد التقسيم عنده المحكي
نحو اعتلا وفي تنبيهات الاول اعلم ان اللفظ المذكور
يحكم ما سوى ما اختص به سواء او لا يعم نظايره المطابقة في الحركات
والسكنات ما عدا حركة الطرف سواء اتفقا المعنى او اختلف نحو
وكيف ازوج وانه يشتمل فعللة از وج وهي بمعنى الاصناف ونحو
وعنهما الكتاب لشمول والاب يبتغون الكتب وهو بمعنى الكتابة
ولا يستعمل ما خالفه في حركة غير الطرف نحو المنصف الاجر بين
مطلقا وه كذلك انى وزن فعلان بالفتح لا يبنى منه الاول
الا ان بكسر الهمزة ولا يبنى منه الثاني فعلان بفتح الفاء او كسرها
ولذا لم يكتف بذكر المفتوح الهمزة عن مكسورها **الثاني**
تقدم ان التنوع يكون بتركيب سابقة او لاحقة فبعض
الافعال يكون تنوعه بتركيب سابقة فقط نحو سلطن بالحشو
ويتمي وبعضها بلاحقة فقط نحو تغير وبعضها بهما على
المعاقبة او المعية نحو لك وقد يذكر الخالي من الزيادة ويكون
الاول منه منه كان بها وقد يوجد ان يعلم ان اللفظة لا يعم ما قبل ثم
الترجمة لاشعاره بعدم الاكتفاء عن الاول بغيره مما بعده ثم
اعلم انه ويستثنى من قولنا لا يندرج المتقدم في المتنوع
بحسب الاستغنا اي من كلامه ان احد تلك اما علما يبدل الخ
على كتابه لا على عين الكلمة نحو وقيل تعريف وبعد اللام وزن
فعال وان على تنبت تلك انت تلك اما تجريد عن المتصف لانه لم يتق
يتعرض له وتقييد ترجمة ولم يخف الحذف كالناظم وانما اثبت
بكلم مطلقة وتعم جميع الوافع في الفروع **الرابع** لا خفاء
ان المتبادر عود ضميره على الحذف كما شرحه بلا جماعة
ووجه ومن جهة النظر ان الحذف الافعلي يحتاج الى زاجر

خارجا ان يتوهم متوهم انه اذا ذكر حكم كلمة تكررت خارج
الترجمة فهي على ما وقع في الترجمة ولم يتعدا الى بعدها ملحقا بالتي على
ذلك واما ما تعود في الترجمة فلا يحتاج الى التنبيه على عمومه
لا انطباقه الترجمة عليه ولتساوي جميع افراده جميع المتعدد
في الترجمة بالنسبة اليها فلا يمكن اعتبار بعضها دون بعض
واخرها حقا وعلى هذا ما لم يزد بحذف الياء الى الواو فيه حكم
حكم اللفظ جميعه ونسبته ما تعدد في منهاج الغير اليه الى الترجمة
كنسبة ما تعلق في الترجمة الى تلك الترجمة وهو الاندراج فلا
يحتاج الى التنبيه على التعميم فيه وانقطع لك في التعدد في هذا
الى جعله عكس ابدا على الناظم يتعذر كلما انه كان فلا بد لذلك
التنوع والمرتب دخل عدة التقييد لا انه قريبا فتستعمله
للتنوع وجعله ما قبله فشمل مثل المحكي ومنع ان المتنافي
لا يختص بجميع الالحاقات بل يعم جميع التراجم **الخامس**
قد عرفت للاول ان الناظم جعل الحد
الحكم فقد بها المتنوع وجعله ما بعد فقد يصيب من انه
المحكي مع ان المتنوع ومن لطف الاتحاد لكنه كغيره الكلمة
اللفظة كالحنث لم يقع الا في محل واحد والان للمتنوع
في اللاصطلاح والتدرك في تلك الكلمة بقية معبرا
بالنوع عدد تعدد بني بناء في بعض اجزائه وبالمتحد
عدد تعدد في الجملة زيادة ونقص عن الذي لم يتغير
ان لا يدل به كلمة لا يقاس مع الاختصار **السادس**
هذا التنوع انما هو معنى في الالفاظ المفهومة
من بالحكي في نقلها فلذا لم يتبع بعبارة فهي
في هي في عبارته ويقصد ما هو **الاعراب**
وجاز بكر متعلق بذلك ابو وكذا بذكر ومنه ما هي

قوله المتحد فسبعة
للمتنوع الحكم ميزوه
على قسمين اما مبدوء
او مكرر والمحكي على قسمين
مطلق ومقيد مطلق
والمطلق على قسمين
متنوع او متحد والى ذلك
الاشارة بهذين البيتين

مطرد اجل سوابقا او
خلاف متحد او ذا زيد
بالتكرار باول او آخر
او لواحق بلاحقة لا يقل
اعراب تلاه